دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008

أ.د بلمقدم مصطفى[1]
أ. تيقاوي العربي[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفيات التي تتبعها المنظمات الدولية في حل مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية لدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة ينطلق البحث من فرضية مؤداها ضرورة إعادة النظر من قبل المنظمات الدولية في البرامج التنموية الخاص بالدول النامية وطرق تمويلها لضمان تجنب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية.

وقد استعرضت الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأزمة المالية وتداعياتها على البلدان النامية، وقد أجريت الدراسة على واقع الدول النامية كمجتمع للبحث.

أن الوصول إلى هدف البحث وإثبات فرضيته يقتضي على الباحث استخدام مجموعة من البيانات والمعلومات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الكفيلة بتخطيط ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية في الدول النامية مع الدراسة والتحليل، لذا فقد جاء البحث مدعماً بمجوعة من المؤشرات والإحصائيات بغية تقديم بيان إحصائي وتحليل واقعي للموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. اتخاذ تدابير إضافية من قبل الدول المتقدمة لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، جراء هذه الأزمة والى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد مشاكل تمويل ودعم الدول النامية.
2. إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على سياسات تمويل ودعم البرامج التنموية في البلدان النامية.

[1]– أستاذ، جامعة تلمسان.

[2]– أستاذ مساعد "أ" جامعة أدرار.

3. أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل الَدين العام والخاص والعجز التجاري، بل يجب البحث عن طرق أخرى كفيلة بتغطية النقص.

وبغية تجنب أثار الأزمة المالية العالمية على البرامج التنموية للدول النامية ولتحفيز وتنشيط التنمية الاقتصادية، يقدم البحث مجموعة من التوصيات كان من أهمها تضافر جهود الدول المانحة والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع مبيناً أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي، لذلك فإننا نحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل وتجنب نشوب أية اضطرابات.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية، التنمية والتنمية الاقتصادية، التمويل.

Abstract:

The aim of this study was to investigate the ways in which international organizations have used to solve the problem of financing and supporting the economic development of developing countries in the aftermath of the global financial crisis and to achieve the objectives of the study starts search from the premise that the need for re-consideration by the international organizations in development programs on developing countries and means of financing to ensure to avoid what was produced by the global financial crisis.

The study reviewed the theoretical framework and previous studies related to the problem of study, depending on the analytical descriptive method to describe the financial crisis and its repercussions on developing countries, study was conducted on the reality of developing countries as a society for research.

To reach the goal of the research and prove his hypothesis requires the researcher to use a set of data, information and reports from international organizations to ensure the planning and follow-up implementation of development plans in developing countries with the study and analysis, so The research supported by A range of indicators and statistics in order to provide a statistical analysis and realistic subject of the study.

The study found a set of results was mainly

1. To take additional measures by rich countries; to support the poorest

countries and most vulnerable, due to this crisis, and to provide the resources necessary to prevent the growing problems of financing and support developing countries.
2. If you do not improve the situation in the poorest countries, the global economy will be more exciting, and financial crisis will have long-term effects on the policies of financing and supporting development programs in developing countries.
3. That international financial institutions alone can not currently cover the shortfall faced by 129 countries, including public and private debt and trade deficits, but must find other ways enough to cover the shortfall.

And Highly avoid the effects of global financial crisis on development programs for developing countries, to stimulate and promote economic development, the research provides a range of recommendations has been the most important of the combined efforts of donors, governments and multilateral institutions and the private sector to resolve this situation, indicating that a quarter of developing countries prone to suffering may be able to provide some funding for measures aimed at mitigating the effects of economic downturn, so we need to invest in infrastructure, institutions, small and medium enterprises, in order to create jobs, and avert any disturbances.
Key words: financial crisis, development and economic development, finance.

1- المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة أزمة مالية مصدرها الاقتصاد الأمريكي انعكست على معظم اقتصاديات دول العالم بعد أن توالت فصول هذه الأزمة وانهارت أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع أن الأزمة بدأت وانتشرت في القطاع المالي، إلا أنها سرعان ما انتقلت كما كان متوقع إلى بقية القطاعات الاقتصادية، ثم إلى باقي الدول وبما أن الدول النامية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر بهذه الأزمة، ومدى تأثرها يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين هذه الدول وباقي دول العالم، ويتجلى حجم العلاقات في سياسات تمويل البرامج التنموية من قبل منظمات التمويل الدولية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعرفة التوجهات التي ينبغي على المنظمات الدولية إن تتبعها لضمان السير العادي للبرامج التنموية في الدول النامية موازاة على ما تعيشه دول العالم وما يحصل في أسواق المالية ولا يتأتى ذلك إلا بالأخذ بعينة من الإحصائيات والبيانات وتقارير المنظمات الدولية الداعمة للبرامج تنمية وتمويل الدول النامية ومعرفة هل تم وضع تدابير وحلول حول ما يحصل في العالم.

1- 1- إشكالية البحث:

لقد واجهت العالم أكبر هزة اقتصادية عام 2008 مست الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وانتقلت بسرعة إلى باقي دول العالم، وتعد الدول النامية من باقي الدول التي انتقلت إليها تبعات هذه الأزمة عن طريق مختلف التعاملات المالية مع الجهات الأكثر تضرراً، من أهم التأثيرات التي اتضحت بشكل مباشر أنها مست بالبرامج التنموية الممولة من قبل منظمات التمويل الدولية نظراً لما تحتله من أهمية في تطوير البنية الاقتصادية للدول النامية، لذلك كان من الضروري معرفة الكيفيات والوسائل المنتهجة في حل هذا المشكل التنموي والتمويلي الذي يدعم التنمية لاقتصاديات الدول النامية والذي تشكل مشكلة الدراسة التي تصاغ على النحو التالي:

ما مدى تأثر برامج تمويل التنمية الاقتصادية لاقتصاديات الدول النامية بأوضاع الأسواق العالمية في إطار تداعيات الأزمة المالية ؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

أ- هل تدرك الدول النامية أهمية امتلاك واستمرار تمويل البرامج التنموية الكفيلة ببناء بنيتها التحتية؟

ب- هل تدرك الدول النامية العلاقة الارتباطية بين ما يجري في الأسواق العالمية من جهة ووضعية سياساتها التنموية؟

ج- ما الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على سياسات تمويل ودعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية من وجهة نظر- تقييم أداءها- منظمات التمويل الدولية الداعمة لبرامج التنمية ؟

1-2- أهمية البحث:

بعدما شهد العالم أزمة مالية مست كافة القطاعات الاقتصادية، وانتقلت عدواها بالتدريج من كبريات الدول إلى الدول الأقل نمواً، كثر الحديث وزاد الجدل حول أثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى برامج تمويل ودعم التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، وعن الكيفية التي تدير بها المنظمات الدولية الداعمة للبرامج التنمية في البلدان النامية لتداعيات الأزمة المالية العالمية في سبيل دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال مما يلي:

أولاً : نقص اهتمام الباحثين بتناول مشكل تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل إفرازات الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: الحاجة لمعرفة الكيفية التي انتهجتها المنظمات منظمات التمويل الدولية الداعمة لبرامج التمويل والتنمية في البلدان النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: استفادة الباحثين والمهتمين في المؤسسات العلمية والأجهزة الحكومية مما توصلت إليه هذه الدراسة.

1-3-أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على الكيفيات التي تتبعها المنظمات الدولية في حل مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية لدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، (من وجهة نظر المنظمات الدولية الداعمة للبرامج تمويل التنمية الاقتصادية)، والتي يمكن تقسيمها إلى الأهداف التالية:

أ- إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، التمويل، والتنمية الاقتصادية.

ب- توضيح الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على سياسة تمويل ودعم البرامج التنموية في الدول النامية.

ج- الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في التخفيف من مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية.

1-4- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية العامة للدراسة في:

ضرورة إعادة النظر من قبل منظمات التمويل الدولية للبرامج التنموية الخاص بالدول النامية وطرق تمويلها لضمان تجنب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية.

1-5- منهج البحث:

انتهجت البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة في الدوريات والمجلات المحكمة والانترنت...الخ، في الجانب النظري من هذه الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على استخدام مجموعة من البيانات والمعلومات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الداعمة للبرامج التنموية في الدول النامية مع الدراسة والتحليل.

1-6-الإطار الزمني للبحث:

حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة للفترة الممتدة منذ حدوث الأزمة المالية العالمية إلى غاية شهر مارس 2011، وقد أسقطت هذه الدراسة على واقع الدول النامية بعد حدوث الأزمة الحالية.

1-7- الدراسات السابقة:

1-7-1- دراسة الشيخ الداوي، **الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، (2009):**[1]

هدفت إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية وعلى القطاعات الاقتصادية المتضررة بشأن الصدمة الأولى، والآثار المتوقعة على المستوى العالمي والعربي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض الحلول المقترحة لما بعد الأزمة العالمية تمثلت في التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعلي وتغيير التعامل بالعملات من الدولار إلى اليورو، ووضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق المالية ووضع المضاربة تحت المجهر.

1-7-2- دراسة خربوش، **دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، (2009):**

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهمية التمويل الإسلامي في اقتصاديات الدول العربية من جهة، والى أهميته في الحد من تداعيات من الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبعات الأزمة المالية العالمية قد امتدت تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية من حيث العجز في تمويل المشاريع وانخفاض أسعار الأسهم، إضافة إلى العجز في الميزانيات الحكومية.

وعليه فقد أوصت الدراسة إلى أن البديل الإسلامي يعتبر أحد البدائل الأساسية لمعالجة هذه الأزمة، لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة، تعمل على منح التعامل بالمشتقات المالية، والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والصداقة.

[1] الشيخ، الدواي، **الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آزار 2009،

1-7-3- دراسة المناصير وآخرون، **الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها، (2009):**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها ومراحلها، والكشف عن أسبابها، مع التركيز على تبيان آثارها على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الاقتصاد الأردني خصوصاً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الأزمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم أخطاء في السياسة المالية وقواعد النظام الرأسمالي وأن الاقتراض غير المسؤول للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى وجود فجوات في أسواق الأصول والمشتقات المالية وإطلاق العنان إلى فلسفة الحرية الاقتصادية وللشركات الاحتكارية الكبرى إلى التحكم في إدارة الاقتصاد بعيدة عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

1-7-4- دراسة السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية، (2005):**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أن التمويل هو أحد العوائق التي تعترض تحقيق برامج التنمية المحلية، بالاعتماد على ترشيد الإنفاق المحلي من أجل التقليل من انتهاك وتبذير الموارد المالية المتاحة.

[1] السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية بولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.

وقد أجريت الدراسة في إطار برنامج الجنوب لولاية بسكرة للوقوف على أهم الانجازات المحققة بالولاية والتي مولت من طرف الصندوق، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أ- تعتبر التنمية المحلية أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة.

ب- تعتبر الإعانات الحكومية من الموارد الأساسية في التمويل المحلي.

ج- يعكس التمويل المقدم في إطار برامج الجنوب توجه الدولة إلى إحداث تنمية متوازنة شاملة ومستدامة.

انطلاقاً من النتائج السابقة تم التوصل إلى جملة من التوصيات كان من أبرزها:

أ- تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها على المستوى المحلي بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

ب- إعادة النظر في نظام الموارد المالية المحلية بما يدعم برامج التنمية المحلية.

2- الإطار النظري للبحث:

2-1-الأزمة المالية العالمية:

أولاً : مفهوم الأزمات:

تعددت التعاريف حول الأزمات خلال القرون الماضية، ويبقى تقسيم الأزمة وبحث جوانبها أمر ليس هيناً، لكن يمكن إدراج مجموعة من التعاريف للأزمات على سبيل المثال لا الحصر:

تعرف الأزمة على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها " انهيار في الأسواق المالية مصحوب بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي". [2]

وتعرف أيضا الأزمة بأنها "حدث يهدد المصلحة القومية، يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية، تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقي قهري أو إجراء عاجل".[3]

ونستخلص مما سبق أن الأزمة ما هي إلا لحظة حرجة تمر بها المنظمة أو دولة ما، تتمثل في انهيار حدث في سوق مالي أو تهديد للمصلحة القومية بسبب عدم توافر الإمكانيات، مما يصحبها فشل كبير مما يخلق صعوبة في اتخاذ القرارات.

---

[1] الخضيري، محسن أحمد، **إدارة الأزمات**، الإسكندرية، مكتب مدبولي، السنة غير مذكورة، ص 54.

[2] البدوي، عبد الحافظ السيد، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة**، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، 1999، ص: 37.

[3] محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 243.

ثانياً: أنواع الأزمات الاقتصادية:

تعددت أنواع الأزمات الاقتصادية إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو التالي:[1]

1. **أزمات مديونية:** وهي عدم مقدرة العملاء عن تسديد ديون قروضهم ودخولهم في مفاوضات مع الجهات المقرضة لإعادة جدولتها.
2. **أزمات مصرفية:** تكون بسبب تعرض البنوك لعدم المقدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع، عند حدوث تدافع شديد للمودعين، أو نقص السيولة.[2]
3. **أزمات عملة:** يحدث هذا النوع عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف، يؤدي إلى انخفاض قيمتها، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاتها الدولية، أو رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.
4. **أزمات مالية شاملة:** هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ومن أهم صورها(أزمة سيولة، أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات، أزمة انفجار فقاقيع الأصول، أزمة استراتيجيات وقف الخسائر).

---

[1] الشحات، أحمد يوسف، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا**، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001، ص 14 – 16.

[2] بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، **الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 22.

أن المتتبع مجريات الأحداث الحالية وتحليلات الاقتصاديين يلاحظ أن الأزمة الحالية هي أزمة مالية ذلك أنها مست الأسواق المالية ثم انتقلت إلى باقي القطاعات في الدول المتقدمة ثم إلى الدول النامية حالياً .

ثالثاً: الأزمة المالية الحالية:

تطرق العديد من الكتاب إلى مفهوم الأزمة المالية نوردها على سبيل المثال:

عرفها(المناصير وآخرون، 2009) بأنها " ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".[1]

أما الأزمة المالية الحالية فقد عرفها (علوش،2009) بأنها " الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ

[1] المناصير، علي فلاح، الكساسبة، وصفي عبد الكريم، **الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها.. وسبل العلاج**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص07.

في سوق الأسهم، أوفي عملة دولة ما، أوفي سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد".[1]

وعرفها آخرون الأزمة المالية بأنها " التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك".[2]

أتفق العديد من الباحثين (البلاوي، 2008)، (الرفاعي، 2008) (Richard, 2003)، (Gwinner B, 2008)، (Miskin, 1999)،(Carles, 2003)، (Demyank, 2008)،(Rose, 2006) على أن الأزمة المالية العالمية الحالية " تتمثل في كونها تتعامل بالمشتقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية وأسواق الخيارات المالية وعقود المبادلات والآجلة من جهة والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى، وقد تمثلت الأزمة المالية العالمية أيضاً بتطبيق نظام البطاقات الائتمانية بدون رصيد، والتي يتحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظراً للفوائد العالية التي ترتبت عليه، وغالباً ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها، وكان هذا من أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية ".[3]

ونستخلص في النهاية أن التعريف الأول أشار إلى مفهوم الأزمة بصفة عامة، أما باقي التعاريف الأخرى فقد ربطتها بما حصل في الولايات المتحدة

---

[1] علوش، إبراهيم، **الأزمة المالية العالمية وأسبابها**، على الموقع الالكتروني، 2009. www.albadeel.net/arabint1006.htm

[2] حشاد، نبيل، **الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، اقتصاد وأعمال2008/10/14، الموقع الالكتروني WW.aldjazira.net

3 خربوش، حسني علي، **دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص05.

الأمريكية، وما يستخلص منها أن الأزمة المالية هي أزمة رهون عقارية بسبب قيام المؤسسات المصرفية بالعمل كوسيط للحصول على التمويل العقاري من جهات غير موثوقة إلى أن تم التوصل إلى خسائر بسبب انخفاض في قيمة العقارات، وهو ما دفع المقترضين إلى عدم مقدرتهم على تسديد التزاماتهم، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال الأمريكية في وضع حد لأزمة الرهن العقارية التي ظلت تشتعل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، مما أدى بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية إلى الإفلاس، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح الأزمة بنظم اقتصادية عالمية.

رابعاً: أسباب الأزمة المالية الحالية:

بداية الأزمة كان من التوسع الهائل في منح القروض العقارية في السوق الأميركية بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، كان هناك جانبين هامين في الأسواق المالية في الوقت الراهن ربما أسهما في زيادة تفاقم الأزمة المالية هما:

- **عمليات التوريق:** التي تعني ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قوض جديدة وهكذا.

- **ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل:** مثلاً كأن يبع مستثمر سلعة غير موجودة حاليا ولكن ستوجد مستقبلا اعتماد على أن سعرها سوف ينخفض وسيجني أرباح من ذلك وهي مرتبط بالثقة في المستقبل لكن إذا ضعف الثقة فإنها سوف تتراجع المعاملات بسرعة.

ومن أهم أسباب الأزمة المالية الحالية موضحة في الأتي:

1- أسباب المشكلة الظاهرية:

السبب الظاهري هو القيام ببيع القروض العقارية بزيادة عن قيمتها لطرف ثالث مع عجز المقترض عن السداد، ويندرج تحت هذا الأمر عدة أمور مهمة:

- عدم مراعاة المعايير الشخصية للعميل المقترض وقدرته على السداد.
- زيادة التوسع بالاقتراض تبعا لزيادة قيمة العقار الممول بالاقتراض أثّر في قيمة توريقها بالسندات العقارية المباعة لطرف ثالث عندما انخفضت قيمة العقار.
- التناقض بين سياسة النقد برفع سعر الفائدة وإستراتيجية البنوك الأمريكية الربحية القائمة على المتاجرة بالسندات العقارية بفائدة منخفضة، وبيعها بفائدة أعلى مقابل تحصيل الفرق بين القيمتين.
- الفجوة بين إصدار السندات كأصول متداولة وبين ربطها بقيمة الأصول العقارية مع ضعف الرقابة على تصنيف السندات العقارية أثر سلبياً في المضاربة.
- التركيز على شراء سندات الرهن العقاري دون تنويع المخاطر.

2- أسباب المشكلة الحقيقية على المستوى العالمي:

2-1- **أنظمة سعر الصرف:** يقوم النظام الرأسمالي على الإقراض مقابل دفع فائدة يحدد هامشها البنك المركزي، ويرتبط بها السياسة النقدية للدولة باعتبارها وسيلة للحفاظ على قوة الاقتصاد القومي، وقد كذّبت هذه الأزمة تلك النصيحة الاقتصادية التي كثيراً ما تتكرر على ألسنة الاقتصاديين، وهي أن الاستثمار العقاري، والاستثمار في السندات الربوية هما آمن الحقول الاستثمارية من حيث

حجم المخاطر والعائد،[1] مع تراجع الرقابة المالية الحكومية على المنظمات المالية وغياب رقابة البنك المركزي عل البنوك الاستثمارية.

2-2- المشتقات المالية: التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية ولا يترتب عليها أية مبادلات فعلية للسلع والخدمات.[2]

2-3- نظام بطاقات الائتمان: من خلال التوسع والإفراط في تطبيق نظام السحب على المكشوف والتي تحمل الأفراد تكاليف عالية وعجزهم عن سداد ديونهم، مما أدى إلى حجز سياراتهم ومنازلهم وكذلك تسبب في أزمة سيولة نقدية للبنوك المقرضة.

3- تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

أولاً: مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التنمية:

قام العديد من الدارسين في مجال التنمية الاقتصادية بمحاولات جادة في صياغة مفهوم شامل حول التنمية، إلا أنها لم تشهد اتفاقاً واضحاً نظراً لاختلاف وجهات النظر الكفيلة إلا أنها تجمع جميعاً على أن التنمية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف، ومن أهم التعاريف نوردها في الأتي:

تعرف التنمية بأنها "عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية".[1]

---

[1] نزال، عبد الله، جبر، رائد جميل، **إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص08-09.

[2] محمد الشرافي، **الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية**، إدارة البحوث والقراءة المعرفية للقران الكريم، الأردن، 2008/11/10،ص 19.

كما تعرف بأنها" ذلك الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته".[2]

كما تعرف بأنها " عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة وهي بهذا المنظور تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل".[3]

وتعرف على أنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء،[4] وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.[5]

وما يستخلص من التعاريف السابقة اشتراكها في أن التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير، تتميز بالشمولية والاستمرارية، وتهدف إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

---

[1] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية**، القاهرة، دار المعارف الطبعة الثانية، 1980، ص ص 5- 6.

[2] سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية: مفاهيم أساسية، رؤية واقعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 1988، ص 14.

[3] علي غربي، **واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت، 1999، ص 323.

[4] عبد الحميد أحمد أبوطالب، **دور المواصلات ووسائل الاتصال في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، الجزائر، 1986، ص59.

[5] أحمد عبد السلام رمضان، **المشاكل والصعوبات التي تواجه التنمية البشرية وأهميتها في صناعة السيارات العربية**، مجلة التنمية الصناعية العربية، الرباط، العدد 47 ماي 2002، ص95.

أما بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات حسب الجانب الذي تمسه عملية التنمية سواء كان اقتصادياً، ثقافياً، إدارياً...الخ حيث تقتصر هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي منها فقط دون المجالات الأخرى.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

يتناول الاقتصاديون موضوع التنمية كمسألة اقتصادية بحتة وهناك من يطلق عليه مصطلحي النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

وعرفت على أنها " العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".[1]

ويعرفها البعض على أنها التي " تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد".[2]

أن التنمية الاقتصادية هي " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".[3]

وما يستخلص من ذلك إن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد بزيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي باستخدام كافة إمكانيات المتوفرة للدولة واستغلال كافة المهارات والطاقات البشرية خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص499.

[2] محمد الدوري، **التخلف الاقتصادي، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص54

[3] هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص11.

ثانياً: ماهية تمويل التنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل عنصراً ضرورياً في إحقاق عمليات التنمية ومن أهمها التعريفات نوردها في الأتي:

يعرف التمويل على أنه " البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة ".[1]

ويعرف كذلك على أنه " توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك ".[2]

ومما سبق نستنتج أن تعريف تمويل التنمية يعني التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ولعلى أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وصندوق النقد الدولي، نوردها دورها في التمويل في الأتي.

1-1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية حيث يمول هذا البنك الدول النامية بالتمويل اللازم لإحقاق مشروعات البنية الأساسية، كما يقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية في إعداد خططها

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الأردن، دار الفكر الطبعة الأولى، 2000، ص77.

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، الأردن، دار الكندي، الطبعة الأولى، 2002، ص23.

الإنمائية ومتابعة تنفيذ مشروعات التنمية بهذه الدول،[1] كما يقترح السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة لبرامج التنمية بحيث يضمن البنك أن تحقق المشروعات التي يقدم بها التمويل عائداً اقتصادياً حقيقيا للدولة الممولة، ولذلك لم يحقق البنك أية خسائر منذ إنشائه إلى جانب ما يحققه من دخول معتبرة.

2-1 المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:

من أهم المنظمات المساعدة للبنك الدولي هي:[2]

- **مؤسسة التمويل الدولي:** تأسست عام 1956، وينحصر نشاطها في الإسهام في مشاريع القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء، وتحصل على السيولة بالاقتراض من البنك الدولي وإصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين في الدول المضيفة بنسب متواضعة عادة ما تكون قليلة.

- **مؤسسة التنمية الدولية:** تأسست عام 1960،تمثل مصدراً هاماً للقروض السهلة؛ قروض ذات فوائد جد منخفض وآجال طويلة تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقروض مؤسسة التنمية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنوياً أو أقل.[3]

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تأسست عام 1988، تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء بما تقدمه من ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد خسائر المخاطر غير التجارية التي تواجههم

[1] موسى سعيد مطر وآخرون- **المالية الدولية**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص167.

[2] يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص54

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 281 – 282.

في الدول النامية إلى جانب ما تقدمه الوكالة للدول النامية من معونات فنية لإعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها.[1]

3-1 صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي الدعم المالي المشروط إلى البلدان التي تعاني فعلاً أو يحتمل أن تعاني من متاعب في ميزان المدفوعات أن يتصرف الصندوق باعتباره مقرضاً للموارد المالية وتقديم المساعدة التقنية.

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.[2]

إن الصندوق يقدم مشورة محددة بشأن السياسات الاقتصادية والمسائل الإحصائية المتعلقة باختصاصه، وقد انطوت علاقة الصندوق بالبلدان من أعضائه على كل هذه الجوانب أو بعضها ولكن التركيز النسبي الذي حضي بكل هذه الجوانب قد تفاوت بمضي الوقت تجاوباً مع احتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها وأيضاً مع التطورات الاقتصادية العالمية.[3]

---

[1]. يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص62.

2 سيرجيوباريرا اليثي، **حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر،2001، ص45

3 مانويل غيتيان- **صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية**: تحديات المستقبل، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر،1994، ص38

ثالثاً: العلاقة بين تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية وما أفرزته الأزمة المالية الحالية:

1- مشكلة التمويل في البلدان النامية:

اعترف البنك الدولي بواقع عدم حصول أي نمو للاقتصاد، وأعلن احتمال حدوث كساد مشابه للكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي منبهاً إلى أن العام الجاري سيكون صعباً جداً على البلدان النامية، ورأى " **مارتين داهيندن**" أن ميزانيات مشاريع التنمية الأوروبية لن تتراجع هذا العام لأنها معتمدة منذ العالم الماضي وإنما ستظهر مشكلات التمويل العام المقبل، وهو ما سيؤدي إلى تركيز مشروعات التنمية على المجالات التي تتطلب تدخلاسريعاً في الدول الأكثر فقراً، وشكلت هذه التوقعات، ضربة للآمال المعقودة على إعادة تحريك الاقتصاد العالمي في العام الجاري وخطر ذلك على استمرارية برامج التنمية الشاملة للدول النامية، ومن أهم الأخطار التي تتعرض لها الدول النامية هي:

1-1-انخفاض الناتج الإجمالي:

أكد خبراء «البنك الدولي»، في تقرير عُرض على اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في «مجموعة العشرين»، أن الناتج الإجمالي العالمي سيتعرض إلى أسوأ انخفاض له منذ ما يقارب 80 عاماً وكشف الخبراء عن حتمية سقوط الاقتصاد العالمي في العام الجاري.

1-2- نقص تمويل واردات الدول النامية:

نبه خبراء البنك الدولي أنه في ظل هذه الظروف، ستواجه البلدان النامية نقصاً في تمويل وارداتها، وخدمة ديونها، يتراوح بين 270 و700 مليار دولار، في حين أن المؤسسات المالية الدولية ليس لديها المال الكافي لدعمها، مع ابتعاد المقرضين من القطاع الخاص عن الأسواق الناشئة، لذلك دعا خبراء الدول

الغنية إلى اتخاذ تدابير إضافية؛ لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد الفقر، فالكثير من هذه البلدان – حسب التقرير– أصبحت أكثر اعتماداً على المساعدات بسبب تراجع صادراتها، ولا سيما أن الدول المانحة تخلفت عن الوفاء بتعهداتها بزيادة المساعدات بنحو 39 مليار دولار، التي التزمت بها في قمة «**غلين ايغلز**» باسكتلندا في العام 2005، ولم تتقيد بجدول زمني لهذه المساعدات.

1-3- نقص صادرات الدول النامية:

وأشارت توقعات «البنك الدولي» إلى أن الناتج الصناعي العالمي سينخفض بحلول منتصف العام الجاري إلى أقل من 15% عما كان عليه في العام 2008، كما ستشهد التجارة العالمية انخفاضاً كبيراً لم تشهد مثيله على مدى السنوات الـ80 الماضية، ما يعني انخفاضاً كبيراً في صادرات البلدان النامية.

2- تحذيرات مؤسسات تمويل التنمية:

لقد قدمت مؤسسات تمويل التنمية وفقاً لتقريرها الأخير مجموعة من التحذيرات لدول النامية تمثلت في:

2-1- الآثار طويلة المدى على البلدان النامية:

حذر «البنك الدولي» من أنه « إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً، فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على البلدان النامية»،[1] متوقعاً زيادة حادة في إصدار أدوات الَدين من قِبل البلدان مرتفعة الدخل، ما يؤدي إلى إبعاد كثير من المقترضين من

[1] http://www.alrroya.com/node/816

البلدان النامية، سواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام، والواقع الحالي يبين الاختفاء الفعلي لكثير من المؤسسات التي كانت تقوم بدور الوساطة المالية للبلدان النامية.

2-2- تباطؤ في النمو الاقتصادي:

بين تقرير «البنك الدولي» عن أن هناك الآن في العالم 94 بلداً من أصل 116 من البلدان النامية تعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي، فيما أظهر 43 بلداً من هذه البلدان مستوى عالياً جداً من الفقر، وأضاف أن أشد القطاعات تأثراً حتى الآن هي القطاعات التي كانت الأكثر نشاطاً، وهي في العادة قطاعات التصدير، وكذلك البناء والتعدين والصناعات التحويلية، وأشار «البنك الدولي» في تقريره عن أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل الَدين العام والخاص والعجز التجاري، بل لا تستطيع أن تغطي النقص في الشريحة الدنيا منها.

2-3- خطر على معونات الدول الفقيرة: وشهدت ساحة المعونة العالمية تغّيرات ملموسة، مع تنويع أدوات التمويل وتزايد عدد المانحين الرسميين ومن القطاع الخاص، وأتاحت هذه المصادر والوسائل الجديدة للمعونة فرصاً لتعبئة مزيد من الموارد لأجل التنمية والابتكار، ومثلت تحدياً أمام فاعلية المعونة، كما عقّدت الجهود الإنمائية الرامية إلى تحقيق الترابط في السياسات، والتي قد تؤدي إلى تشويه الأولويات الوطنية في البلدان الفقيرة.

ففي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم معظم هذه البلدان، تمثل التدفقات الرسمية نحو ثلثي حجم تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، وفي البلدان متوسطة الدخل، تلعب المعونة دوراً أصغر كثيراً، لكنه لا يزال دوراً مهماً، عن طريق حفز الإصلاحات، ومساندة الجهود الرامية إلى التصدي لتجمعات الفقراء، والمساعدة على مواجهة الصدمات السلبية، والمساعدة في توفير السلع العامة

العالمية أو الإقليمية، مثل مكافحة تغيّر المناخ، وكان العام 2008، الذي يقع في منتصف المهلة التي حددتها «الأمم المتحدة» وتنتهي في 2015، لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ُبقي تأثير هذه المؤسسات عن طريق الإقراض تأثيراً رئيساً في تحقيق العمل الجماعي في مجال التنمية والسلع العامة العالمية والإقليمية، التي تزداد أهمية، مثل تغير المناخ.

2-4- خطر خفض المساعدات على الدول الفقيرة:

تتخوف مؤسسات التمويل من أن تجبر الأزمة المالية الحالية الدول المانحة والمنظمات الدولية على خفض مساعداتها للدول الفقيرة، وتقليص حجم مساهماتها المالية في دعم مشاريع البنى التحتية لتلك الدول، ما يؤثر على خطة «الأمم المتحدة» و«البنك الدولي» في خفض نسبة الفقر في العالم، وتقليص عدد الدول التي تعيش تحت خط الفقر، حيث لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدات الإنمائية، بالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل، تمثل مصدراً رئيساً لتمويل التنمية.

2-5- تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية:

تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المصروفة من « لجنة المساعدات الإنمائية»، حسب « البنك الدولي»، من 107.1 مليار دولار أمريكي عام 2005 إلى 103.7 مليار (مبدئياً) في العام 2007، وبلغت نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل الوطني 0.28% في العام 2007، أي أقل كثيراً من النسبة التي تستهدفها الأمم المتحدة، وهي 0.7 %، وبلوغ المستويات المستهدفة «لغلين أيغلز»، وهي زيادة المعونة 50 مليار دولار بحلول عام 2010، (مقارنة بمستوياتها عام 2004).

قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) «إن الهدف الذي حددته البلدان المتقدمة – وهو تقديم نسبة 0.7 % من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدات إنمائية

رسمية إلى البلدان النامية– لم يتحقق، رغم مرور أكثر من ثلاثين سنة على اعتماده»،[1] حيث قارن ذلك بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في «لجنة المساعدات الإنمائية»، وأوضح في هذا السياق أن نسبة المساعدات التي تقدمها الدول العربية من الدخل القومي الإجمالي تتجاوز تلك التي تقدمها دول «لجنة المساعدات الإنمائية».

وقال إن نسبة هذه المساعدات بلغت على سبيل المثال 0.5 % من الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون لعام 2006، بينما بلغت هذه النسبة 0.31 % لدول لجنة المساعدة الإنمائية، وأشار كذلك إلى أن دولاً عربية، خصوصاً المصدرة للنفط منها والأعضاء في مجلس التعاون، قدمت مساعدات «سخية» لعدد كبير من الدول النامية، بينما قدمت الصناديق العربية الإنمائية مساعدات بدورها لهذه الدول، شملت 15 % للدول الإفريقية و22 % للدول الآسيوية و63 % للدول العربية الأخرى.

كما أشار إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بلغت نحو25.5 % من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد إلى تلك البلدان في العام 2006، كما بلغت هذه المساعدات نحو47 % من مجموع الأموال التي حولها العاملون في الخارج لهذه الدول في العام نفسه، لكنه قال إن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات استخدم في تخفيف أعباء الديون وآثار الكوارث الطبيعية.

وأكد إن نصيب البلدان العربية من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر بلغ نحو15.7 مليار دولار عام 2006 و28 مليار دولار عام 2005، مقارنة بنحو4.2 مليار دولار عام 2000،موضحاً أن هذه الزيادة كانت نتيجة المساعدات التي قدمت لإعادة إعمار العراق.

[1] http://www.alrroya.com/node/816

2-6- وقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة:[1]

أصبحت اليوم الدول النامية والأكثر فقراً في العالم تتخوف من انعكاس الأزمة المالية العالمية على تمويل المشروعات التي تدعمها الدول الغنية، بعد أن بدأت الدول المانحة ذاتها تعاني من أزمات مثل البطالة وتراجع النمو الاقتصادي، ويحذر خبراء التنمية من التراجع عن مواصلة دعم الدول الفقيرة لما يمكن أن يتسبب في انتكاسة للجهود التي بدأت منذ سنوات الرامية إلى إقامة المشروعات التنمية المستدامة.

وإزاء ذلك صرح "**مارتين داهيندن**" مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون " إن تأثير الأزمة سيطال الدول النامية ويجب ألا تتراخى الدول الغنية في المضي قدما لتمويل مشروعات التنمية وفق أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة لعلاج مشكلات الدول النامية والأكثر فقرا في العالم مع حلول 2015."[2]

[1] رويترز، **الأزمة المالية العالمية تهدد بوقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة**، الموقع اللاكتروني، بتاريخ 30 /2010/03، http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139

[2] رويترز، نفس المرجع، 2010/03/30، http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139

3- الحلول المقترحة من قبل منظمات التمويل الدولية:

إن من أهم العوائق والعراقيل التي تواجه إحقاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل حيث يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة ومن ثم فان أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية كيفيات تمويل متطلبات هذه التنمية.

لذلك دعت مؤسسات التمويل الداعمة للتنمية إلى تضافر جهود الدول المانحة لمساعدات والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع مبينة أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي في الدول النامية، ومن أهم الاقتراحات ما يلي:

3-1- الاستثمار في شبكات الأمان وفي البنية التحتية:

وقال «**روبرت زوليك**» رئيس مجموعة البنك الدولي يجب علينا التفاعل بشكل فوري مع أزمة متنامية، تلحق الضرر بسكان البلدان النامية، فهي بحاجة إلى حل عالمي، ويمثل الحيلولة دون وقوع كارثة اقتصادية في البلدان النامية جانباً هاماً من الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة،[1] وأضاف إننا نحتاج إلى الاستثمار في شبكات الأمان، وفي البنية التحتية، وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل، وتجنب نشوب اضطرابات اجتماعية وسياسية.[2]

3-2- النظر إلى الفقراء، باعتبارهم أصولاً ثمينة لا أعباءً:

وقالت المديرة المنتدب للبنك الدولي، في تصريحات أعدت لتوجيهها في مؤتمر في لندن، نظمته وزارة التنمية الدولية البريطانية، حين بدأت هذه الأزمة

[1] مجلة التمويل والتنمية، **جسور التنمية**، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009، ص: 02.

[2] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009، ص: 03.

كان سكان البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا بعيدين تماماً عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ومع ذلك فليس أمامهم أي خيار إلا أن يتحمّلوا عواقبها الشديدة، وأضافت يجب أن ننظر إلى الفقراء، باعتبارهم أصولاً ثمينة لا أعباءً فالعولمة الجديدة يجب أن يكون الغرض منها اعتماد وسائل جديدة لرعاية أطفالنا الرضع، وتعليم شبابنا، وتمكين نسائنا من أسباب القوة، وحماية الضعفاء.

3-3- احتمال إعادة برمجة المساعدات الإنمائية لصالح الدول الأفقر:

أشار العديد من الخبراء إلى أنه خلال السنوات الأخيرة تمت زيادة الأموال المقدمة من قبل كل دول الاتحاد الأوروبي إلى مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، لهذا يوجد بحوزتها الآن مبالغ يمكن تقديمها على وجه السرعة إلى الدول الإفريقية بشكل رئيسي، بناء على ذلك ليس من المتوقع أن يتراجع حجم المساعدات المقدمة إلى أفريقيا، ومن المحتمل أيضاً أن " يتم إعادة برمجة المساعدات الإنمائية وبحيث يتم تخفيض الأموال المقدمة إلى دول تستلم حتى الآن مبالغ كبيرة مثل الهند وإندونيسيا لصالح أفقر دول العالم"[1] ومن المحتمل أيضاً أن تقدم أوروبا تنازلات لإفريقيا فيما يتعلق باتفاق التجارة المخطط له.

3-4- إنفاق جزءاً من برامج التحفيز المالي في البلدان النامية:

وطالب كبير الخبراء الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولي، البلدان المتقدمة بأن تنفق جزءاً من برامج التحفيز المالي في البلدان النامية، حيث أن الآثار الاقتصادية قد تكون ضخمة، ومن الواضح الآن ومن لا بد منه هوالقيام بضخ موارد مالية في البلدان الغنية، التي تمثل مركز الأزمة، إلا أن تحويل الاستثمارات في البنية التحتية إلى البلدان النامية من شأنه أن يحقق قيمة أكبر

[1] مونيكا هوغن، منى صالح، **الأزمة المالية العالمية تهدد المساعدات التنموية**، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2010/03/31، http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4229576,00.html

لهذه الأموال، ويكون عنصراًرئيساً من عناصر الانتعاش، حيث يمكن أن تخفف هذه الاستثمارات من الاختناقات الهيكلية في البلدان النامية.

3-5- الاستثمار في البنية الأساسية:[1]

أطلق البنك الدولي مبادرات الإستثمار في البنية الأساسية كلفت عدة مليارات لمساعدة الدول النامية على التصدي للأزمة المالية العالمية،

وسيحشد تسهيل البنك الدولي انتعاش البنية الأساسية وبرنامج الأصول والتغلب على أزمة البنية الأساسية الذي أقامته مؤسسات التمويل الدولية ما يقارب 55 مليون دولار على مدى سنوات الثلاثة القادمة لمشروعات البنية الأساسية خاصة في البلدان النامية، كما جرى الاعتراف بالدور الحافز للبنية الأساسية في تخفيض أعداد الفقراء في أهداف الألفية الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة.

3-6- مطلوب تفعيل دور رأس المال الوطني في الدول النامية:

أصبحت الدول النامية الآن بحاجة أكبر إلى المساعداتنظراً إلى الثغرات التي تسببت بها الأزمة المالية، فمثلاً بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وتراجع التبادل التجاري، وهناك مشكلة أخرى تتمثل بتراجع كبير للأموال التي يحولها العمال الأجانب إلى أوطانهم.

وأما الخبير(**فولف**، 2009) فيرى في الأزمة فرصة أيضاً للبحث عن سبل أخرى لمكافحة الفقر والجوع مثل تفعيل دور رأس المال الوطني واستغلاله بشكل أفضل على الصعيد المحلي، ولتحقيق هذا الهدف أطلق المعهد الألماني للسياسة الإنمائية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) مشروعاً تحت عنوان " **تفعيل الأموال من أجل إفريقيا** "[2] ويتم في إطار هذا المشروع

[1] مجلة التمويل والتنمية، **جسور التنمية**، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو2009، ص: 05.

[2] مونيكا هوغن، منى صالح، نفس المرجع، 2010.

استكشاف مصادر تمويل إضافية خارج نطاق المساعدات الإنمائية واستثمارها بشكل فعال.

3-7- تعديل الاهتمامات في البرامج التنموية:[1]

إن أهم المحاور الهامة التي يجب التركيز عليها في مشروعات التنمية الآن فهي - حسب **داهيندن** - مكافحة آثار أزمة الغذاء، ومعالجة تداعيات الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول الفقيرة مثل الجفاف أوالسيول ومواجهة الآثار الناجمة عن زيادة عمليات الهجرة.

ويشار إلى أن سويسرا تخصص نحو مليار دولار سنوياً لتمويل مشروعات تنموية في أكثر مناطق العالم فقراً وتضرراً من الكوارث الطبيعية اعتماداً على أفكار التنمية المستدامة، ولها على سبيل المثال مشروعات في المناطق الفلسطينية وساهمت في إعادة إعمار مخيم نهر البارد شمالي لبنان.

4- النتائج:

توصلت الدراسة انطلاقاً من تقارير المنظمات الدولية الداعمة إلى تمويل التنمية في الدول النامية إلى:

1. ضرورة اللجوء إلى اتخاذ تدابير إضافية من قبل الدول الغنية؛ لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، جراء هذه الأزمة، وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد مشاكل تمويل ودعم الدول النامية.
2. يحذر خبراء التنمية من التراجع عن مواصلة دعم الدول الفقيرة لما يمكن أن يتسبب في انتكاسة للجهود التي بدأت منذ سنوات الرامية إلى إقامة المشروعات التنمية المستدامة.

[1] رويترز، مرجع سابق، http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=1221392010/03/30

3. إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً، فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على سياسات تمويل ودعم البرامج التنموية في البلدان النامية.
4. أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل الَدين العام والخاص والعجز التجاري، بل يجب البحث عن طرق أخرى كفيلة بتغطية النقص.

5- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بـ:

1. لا بد من القيام بضخ موارد مالية في البلدان الغنية، التي تمثل مركز الأزمة، إلا أن تحويل الاستثمارات في البنية التحتية إلى البلدان النامية من شأنه أن يحقق ذلك قيمة أكبر لهذه الأموال.
2. استكشاف مصادر تمويل إضافية خارج نطاق المساعدات الإنمائية واستثمارها بشكل فعال من خلال اللجوء إلى تفعيل دور رأس المال الوطني.
3. ينبغي على المنظمات الدولية التفكير في تحفيز وتنشيط التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
4. ينبغي أن تتضافر جهود الدول المانحة والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع، مبيناً أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي،
5. ضرورة اللجوء إلى الاستثمار في البنية التحتية لدول النامية، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل، وتجنب نشوب أية اضطرابات.

6. حتمية التفكير في إعادة توجهيه وتعديل سياسة البرامج التنموية بالاتجاه نحومكافحة آثار أزمة الغذاء، ومعالجة تداعيات الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول الفقيرة مثل الجفاف أوالسيول ومواجهة الآثار الناجمة عن زيادة عمليات الهجرة.
7. إجراء بحوث مستقبلية لتشمل دراسة باقي مجالات التنمية باستخدام أساليب وطرق متعددة في جمع المعلومات والبيانات وتحليها، والسعي إلى معرفة ما أفرزته الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية.

قائمة المراجع:

- حشاد، نبيل، **الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، اقتصاد وأعمال2008/10/14، الموقع الالكتروني WW.aldjazira.net
- أحمد عبد السلام رمضان، **المشاكل والصعوبات التي تواجه التنمية البشرية وأهميتها في صناعة السيارات العربية**، مجلة التنمية الصناعية العربية، الرباط، العدد 47 ماي 2002.
- البدوي، عبد الحافظ السيد، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة**، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، 1999،
- بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، **الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصصك مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- -خربوش، حسني علي، **دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- الخضيري، محسن أحمد، **إدارة الأزمات**، الإسكندرية، مكتب مدبولي، السنة غير مذكورة.
- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية بولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.
- سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية: مفاهيم أساسية، رؤية واقعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 1988..
- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية**، القاهرة، دار المعارف الطبعة الثانية، 1980.
- الشحات، أحمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001.

- الشيخ، الدواي، **الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آزار 2009.
- عبد الحميد أحمد أبوطالب، **دور المواصلات ووسائل الاتصال في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، الجزائر، 1986.
- علوش، إبراهيم، **الأزمة المالية العالمية وأسبابها**، على الموقع الالكتروني، 2009. www.albadeel.net/arabint1006.htm
- علي غربي، **واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت، 1999.
- محمد الدوري، **التخلف الاقتصادي، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
- محمد الشرافي، **الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية**، إدارة البحوث والقراءة المعرفية للقران الكريم، الأردن، 2008/11/10.
- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- المناصير، علي فلاح، الكساسبة، وصفي عبد الكريم، **الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها.. وسبل العلاج**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- موسى سعيد مطر وآخرون- **المالية الدولية**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
- نزال، عبد الله، جبر، رائد جميل، **إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، الأردن، دار الكندي، الطبعة الأولى، 2002.
- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الأردن، دار الفكر الطبعة الأولى، 2000.
- يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- سيرجيوباريرا اليثي، **حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ،2001.
- مانويل غيتيان– **صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية: تحديات المستقبل**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ،1994.
- http://www.alrroya.com/node/816
- رويترز، **أزمة المالية العالمية تهدد بوقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة**، الموقع اللاكتروني، بتاريخ
- http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139 ،2010/03/30
- مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009.
- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009.
- مونيكا هوغن، منى صالح، الأزمة المالية العالمية تهدد المساعدات التنموية، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2010/03/31.
- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4229576,00.html
- مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009،